

البناء

الاتحاد العمالي أحيا عيد العمل في الأول من أيار

غصن: مستعدون للمضي قدماً من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية ولن نستكين حتى يأخذ العمال في القطاعين العام والخاص كامل حقوقهم



(أكرم عبد الخالق)



غصن يلقي كلمته

القديم ناضل، من أجل الحق بالحياة الكريمة نحن على أهمية الاستعداد للمضي قدماً من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. سوف نتابع الدرب غير آبهين بأصوات النشاز والانتهازيين، فما يهتفاً هي صرخة عامل وأتينا مهفوق وتندثر عاطل عن العمل وغضب مسلوب الحقوق».

وختم غصن: «في الأول من أيار، نجدد العهد بالوفاء لحركتنا النضالية في الاتحاد العمالي العام، وسوف نبقي يدأ واحدة من أجل تحقيق مطالبنا المحقة ومن أجل مستقبل أفضل لبناشنا ووطننا وكل عيد عامل وأنتم بخير».

رابطة الشغيلة

هذات رابطة الشغيلة في بيان «عمال لبنان بعديهم»، معتبرة أنّ هذا العيد «يأتي هذا العام، في ظل استمرار تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتآكل القدرة الشرائية».

ورأت «أن تحرك الأساتذة والمعلمين وموظفي القطاع العام للمطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب إنما يأتي لتصحيح هذا الخلل»، لافتة إلى أن «تحالف قوى المال في المجلس النيابي سارع إلى عرقلة إقرار السلسلة».

الشيوعي

كما دعا الحزب الشيوعي اللبناني تظاهرة لمناسبة عيد العمال، تقدمها الأمين للحزب خالد حدادة، وجاء في كلمته «إن من يدعى الاقتصاد الحر ومن يؤيده بل يكونوا يوماً أحراراً بل يخضعون للخارج في القضايا الوطنية الداخلية».

اللبنانيين ومن المستأجرين القدامى بنكية التشريد والتهمير التي فرضها القانون الجائر، وأن الحق بالسكن هو حق اجتماعي ومسؤولية وطنية كما الحق بالصحة والعمل والتعليم. وأكدنا أن لاجل الإبقاء على عادل ينطلق من خطة إسكانية وطنية تحفظ حق المالك والمستأجر أيضاً، وطالبنا برّد هذا القانون حتى لا يقع الغبن ويؤدي الى الظلم، ولقنا إن التصحيح الدوري للأجور وفق مؤشرات غلاء الأسعار يحفظ التوازن ويمنع التضخم، وانتقنا مع الحكومة وأصحاب العمل، على وجوب التقيد بالقانون والعمل بموجب أحكام لجنة مؤشر الأجور والأسعار. ولقنا إن الصدوق الوطني لضمان الاجتماعي هو العظلة الواقية والحصن الحصين للعامل، ولا نزال نقاتل من أجل إصلاح الصدوق وتطويره وحمايته وزيادة تقديماته وتوسيع فئات الساعين للانضمام الى نظام».

وقال: «لا يزال عشرات الآلاف من العاملين في القطاع العام والمصالح المستقلة وإدارات الدولة والمتقاعدین على الفاتورة أو غب الطلب يعاملون خلفاً للقانون، لا بل احتيالياً على القانون، ويحرمون من الطبابة والاستشفاء وأبسط الحقوق التي يرعاها القانون».

وأكد غصن عدم التراجع أو التوقف عن الإضراب والتظاهر والإعتصام قبل ان يثبت آخر عامل في آخر مؤسسة وفي أي دائرة أو قطاع. والحديث عن المياومين يجرّ الى الحديث عن العمال المكتومين، حيث هناك نصف عمال لبنان غير مسجلين في صدوق الضمان ومحرومون من الطبابة والاستشفاء ومن الحقوق القانونية ومن يدعومة العمل».

وتابع: «في الأول من أيار يجب ان يعزّز دور الحركة النقابية العمالية، وعلينا ان نتمسك لكل المحاولات الخبيثة الداعية الى منعها وتنظيمها. من أجل هذه المطالب نتحرك، من أجل هذه

أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أنّ «لا عدالة اجتماعية من دون عدالة ضريبية وعدم التراجع عن الإضراب والتظاهر والإعتصام قبل ان يثبت آخر عامل في آخر مؤسسة وفي أي دائرة أو قطاع».

أقام الاتحاد العمالي العام في مقرّه استقبالاً لمناسبة الأول من أيار، حضره النائب قاسم هاشم ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة تمام سلام، رئيس المكتب السياسي المركزي في الحزب السوري القومي الاجتماعي الوزير السابق علي قانصو، إيلي حنا ممثلاً لرئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، النائبان عبد الطيف الزين وميشال موسى، النائب السابق لرئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي، ممثل قائد الجيش، وممثلون عن الكتل النيابية والأحزاب وتقباه.

وقال غصن كلمة قال فيها: «نحتفل اليوم بهذا العيد على وقع نداء الاتحاد العمالي العام والمطالبة بالعدالة الاجتماعية عدداً إضراب تحذيري واعتصام عمالي في وسط العاصمة بيروت»، وأضاف: «لقد رددنا مراراً أن لعدالة اجتماعية من دون العدالة الضريبية، فطالبنا بنظام ضريبي يعيد توزيع الثروة والدخل فيضع الضرائب التصاعدية على الأثرياء وأصحاب المداخر والأرباح، ولا يفرضا على محدودي الدخل ليمتص لقمعة العيش من اقواء العمال والموظفين والإجراء والمياومين والأساتذة والمعلمين والمتقاعدين والمتقاعدين والسائقين. طالبنا بنظام ضريبي يفرغ الضرائب التصاعديّة على أصحاب المداخر والأرباح، ولقنا أنّ الضريبة غير المباشرة هي ضريبة جائرة لأنها تساوي العباء بين من لا يقر على حملها من الفقراء ومن لا يشهر بناتها من الأغنياء».

وتابع: «إن قانون الإجراءات يصيب الفئات الواسعة من

لجنة تجار المقدسي تشكر «القومي» على المساهمة بإنجاح «مهرجان الربيع الأول»

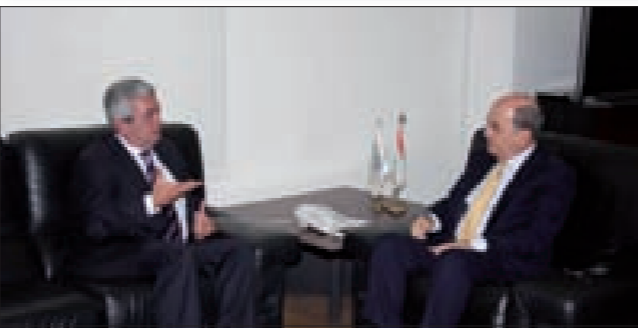
وجّه رئيس لجنة تجار شارع المقدسي معتمضم سمير رحال، رسالة شكر إلى مديرية رأس بيروت التابعة لمنطقة بيروت في الحزب السوري القومي الاجتماعي، هنا فيها المديرية والحزب على النجاح الباهر الذي حققه مهرجان الربيع الأول، والذي أقيم بالتعاون بين المديرية ولجنة تجار شارع المقدسي.

وجاء في الرسالة: «السادة الحزب السوري القومي الاجتماعي، منفذية بيروت - مديرية رأس بيروت: يسعدنا ان نهنئكم بالإنجاح الباهر الذي حققه مهرجان الربيع الأول، الذي أقيم في شارع المقدسي، منطقة الحمراء، بتاريخ 2014/4/13».

كما يسعد لجنة تجار شارع المقدسي أن تشكركم على حسن إدارتكم وإتساع رؤيتكم، كما نشكر مشاركتكم في المهرجان، ونشكركم على حسن التنسيق والاهتمام، الذي أحاطوا به خلال المهرجان.

أضاف رحال: «نأمل أن يكون هذا المهرجان بداية لنشاطات وتعاون بين لجنة تجار شارع المقدسي، وجميع الفاعليات والجمعيات والأحزاب الموجودة في شارع المقدسي، ونحن على استعداد دائم للتعاون مع من يقدم يده لنهضة هذا الشارع».

نشاطات



نظريان والأشقر

● عرض وزير الطاقة والمياه،آر تونر نظريان مع وفد نقابة مياه البقاع، المطالب وأعلى توجهاته في شأنها، في حضور المدير العام لمؤسسة مياه البقاع مارون مسلم.

كذلك التقى وفداً من نقابة أصحاب الصهاريج برئاسة ابراهيم سرعيني في حضور المدير العام لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني سركيس حليس، وتم البحث في إمكان إعادة تفصيل مضمون التعميم الرقم 1 الصادر في 17 آب 1980 والمتعلق بعدم تسجيل صهاريج جديدة إلا بعد استطلاع رأي وزارة صهريج بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وإمكان نقل لوحة الصهاريج التالفة من صهريج قديم إلى آخر مستحدث وفقاً للشرط التنظيمية المطلوبة.

وإستقبل نظريان رئيس اتحاد النقابات السياحية بيار الأشقر، وتمّ البحث في إمكان الإفادة من عقد وموتمرات لشركات النفط بهدف تفعيل السياحة في لبنان. ● عرض وزير البيئة محمد المشوق مع وفد «ندوة الدراسات الإنمائية» برئاسة أمينها العام رفيع ققان، المهم الإنمائي والدراسات الإنمائية، ولا سيما ما يتعلق باستهلاك نوعية المياه والهواء والمزروعات. وقدم الوفد خلاصة أبحاث حول دراسة بيئة لحوض الليطاني، وإجراء مسابقات لتوعية البيئة، وكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات لتفعيل توصل المواطنين مع وزارة البيئة وإبلاغها عن أي مخالفات.

ثم التقى وفداً من اتحاد العائلات البيروتية برئاسة فوزي زيدان للبحث في قضية التلوث التي تعاني منها مدينة بيروت.

انتخابات نقابية

تلعن نقابة مزارعي الحبوب في الجنوب عن إجراء انتخابات تكملية لمجلسها التنفيذي وذلك يوم السبت الواقع فيه 2014/5/17 من الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الساعة الثانية عشرة ظهراً في مقر النقابة في النبطية (قرب مصرف لبنان طابق أول)، وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في هذه الانتخابات توجّل إلى يوم السبت التالي، تاريخ 2014/5/24، وفي نفس الزمان والمكان، علماً أنّ باب الترشيح سوف يظل يوم الإثنين في 2014/5/14.

سلسلة الرتب والرواتب ما لها وما عليها

■ د.أ.ل.

وسياته واستقراره.

بالعودة إلى الداخل، وانطلاقاً مما شهدته الساحة اللبنانية أمس من منظر جامع للتظاهرة التي انطلقت من أمام مصرف لبنان، في رمزية لها معناها السياسي والاقتصادي والمالي، فإننا وإن كنا ندرك هذا المعنى نبدى تحفظاً ظاهراً وواضحاً عن المقصد من ذلك، فقط لجهة المعنى النقدي والمالي، تاركين جانباً المقاصد الأخرى، وندعو إلى دعم الاستقرار المالي والنقدي لأنه ركيزة الاستقرار الاجتماعي، وخوفاً من اللعب على هذا الاستقرار من قِبل فئات كثيرة تتحين الفرصة للعودة بنا إلى لعبة خبثها اللبنانيون، أي «لعبة الليرة والدولار» والتي ستكون السلسلة والمستفيدون منها أول ضحاياها، فحذار اللعب بهذا المعطى.

أما وقد واكب وزير المالية هذا التحرك من موقعه الداعم لإقرار السلسلة، ومن موقع العارف بالواقع المالي والاقتصادي، فإنه أكد القدرة على تلبية المطالب، على أن تترااف مع إجراءات مناسبة وفي ظروف مناسبة على مستوى الواقع الاقتصادي، إلا أنه يلفت النظر في حديثه عن عدم مشاركته والوزارة بأجرتها. كما يقتضي الأمر، الحرص على تقديم المعلومات كافة المطلوبة من اللجنة المنتقاة عن الجلسة العامة المشهورة التي أُلقيت القبض على السلسلة، ووضعتها في زخانة إعادة الدراسة والبحث والمناقشة، ما يعني غياب الرأي الرسمي عن أعمال هذه اللجنة، ويلقي بظلال الشك والخوف حول نتائج عملها، وهذا ما عبّر عنه بعض المسؤولين في هيئة التنسيق النقابية خوفاً مما ستذبح إليه هذه اللجنة وما تخفيه من مفاجآت غير سارة.

إننا كنا نريد إبداء الرأي العلمي في موضوع السلسلة فيجب القول إن هذا المشروع مهم جداً على مستوى تلبية المطالب لفئة أساسية من المجتمع اللبناني، ويمكن أن تشكل رافعة تساهم في تحقيق نسبة نمو أعلى من المتوقع، نظراً إلى ما تحمله من إمكان وضع الخطة أو المدماك الأول في إعادة بناء ما يُسمّى بالبطقة الوسطى في لبنان، وما تستطيع أن تلعبه في تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

لذا نؤيد إعطاء هيئة التنسيق ومطالبها ما تستحقه من أهمية وعناية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الواقع الاقتصادي والاسترشاد بتوجهات حاكمية مصرف لبنان لا تعتما يتوافق مع هذا الأمر، في ما يعرف بعملية التسقيط التي تجعل الاقتصاد اللبناني والأسواق المالية قادرة على الاستيعاب نتائجه بلا مزيد من الانعكاسات السلبية المتمثلة بشبح التضخم الذي له حساباته الخاصة.

وفي الاستنتاج، الأمر محيّر، جميع الأفراء مع السلسلة ومع مطالب هيئة التنسيق، إلا أنهم أيضاً مع الاقتصاد السليم وعدم تحميل الفقراء عبء السلسلة! فكيف يمكن التوفيق بين المطالب وعدم تحميل أحد أيّ ضرائب؟ هل يمكن أن يكون الحل باختراع وسيلة غير معروفة بالاقتصاد؟ اللهم «أشهد أننا قد بلغنا» وخوفنا بلا حدود؟

وفي الاستنتاج، الأمر محيّر، جميع الأفراء مع السلسلة ومع مطالب هيئة التنسيق، إلا أنهم أيضاً مع الاقتصاد السليم وعدم تحميل الفقراء عبء السلسلة! فكيف يمكن التوفيق بين المطالب وعدم تحميل أحد أيّ ضرائب؟ هل يمكن أن يكون الحل باختراع وسيلة غير معروفة بالاقتصاد؟ اللهم «أشهد أننا قد بلغنا» وخوفنا بلا حدود؟

التقى جمعية المصارف وبحث مستجدات السلسلة

خليل: ننتظر تقرير اللجنة لنحدد موقفاً واضحاً



(الاتي ونهرا)

خليل مجتمعاً إلى وفد جمعية المصارف

أعمال اللجنة النقابية، ونأمل أن يتمّ كل شيء على خير في المجلس النيابي لمصلحة البلد وجميع العاملين في القطاع العام والقطاعات الفاعلة في البلد».

البنك الدولي

من جهة أخرى، استقبل خليل مدير ادارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي فريد بلحاج الذي صرح على الأثر: «بحثنا في مواضيع مهمة بين البنك الدولي والجمهورية اللبنانية، وخصوصاً المواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك بعض المشاريع الموجودة اليوم التي يعولها البنك الدولي على مستوى النمو الاقتصادي، وهناك أيضاً موضوع الصدوق الإنمائي المتعلق بالجهات المانحة لأنه سيكون آلية لدعم لبنان في هذا الوقت الصعب، ولا سيما في واقع الأزمة السورية وما يؤثر جراءها على الاقتصاد اللبناني وعلى المجتمع اللبناني».

كما اتفقنا على المضي قدماً بدعم هذا الصدوق لتفعيله، وهذه الخطوة إيجابية وستستدعي الجهات المانحة التي التفاعل إيجاباً مع هذا الصدوق ودعم لبنان في هذه الفترة الصعبة».

نقابة مصدري ومستوردي الفاكهة

كما استقبل خليل وفداً من نقابة مصدري ومستوردي الخضار والفاكهة في لبنان برئاسة النقيب نعيم صالح خليل.

على السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة سينتج عنه تعزيز للميزات التنافسية، وبالتالي زيادة قدرته التنافسية، ما يعزز دوره محلياً ودولياً ويفتح له آفاقاً واسعة في الأسواق الخارجية».

وشدد حكيم على «أهمية دور الدولة وواجباتها في تجهيز البنية التحتية التشريعية والمؤسسية للحدوة ولعب دور المسهل الخاضع للقطاع الخاص من خلال صوغ وإقرار القوانين والمراسيم التي يحتاجها في عمله كقانون المنافسة وقانون سلامة الغذاء وقانون القياس، فعلى هذا الصعيد قامت وزارة الاقتصاد والتجارة ولا تزال بالكثير، من خلال وحدة الجودة بدعم أوروبي لتجهيز وتقوية البنية التحتية للحدوة في لبنان، وقدمت دعماً فنياً كبيراً للقطاع الخاص في المجال المؤسسي، خصوصاً لجهة إدخال وتطبيق نظم إدارة الجودة في العديد من المؤسسات والمصانع، لا سيما الغذائية منها، قدمت حتى الآن الدعم لـ56 مصنعا غذائياً لتطبيق نظام إدارة سلامة الغذاء ISO 22000 ونظام جودة المنتج ISO 22005. كذلك قدمت الدعم الفني والمعدات المخبرية ولا تزال لـ25 مختبراً لتطبيق نظام كفاءة جودة المخبرات والحصول على شهادة الـ ISO 17025. هذا بالإضافة إلى دعم العديد من المصانع غير الغذائية والمؤسسات الخدمية في إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة والحصول على شهادة الـ ISO 9001».

وتابع: «كذلك وضعت الوزارة من خلال مديرية حماية المستهلك العديد من قنوات التواصل بمتناول يد المستهلك ضمن حملة «توعيه - مسؤوليته - تواصل»، تهدف إلى ضبط الأسواق ضمن الإمكانات المتوفرة، وإلى توعية المستهلكين وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم من خلال إطلاق التطبيق الإلكتروني لحماية المستهلك على الهواتف الذكية وتطوير خليط من قنوات التواصل».

وختتم قائلاً: «إن تصافر الجهود والشراكة بين القطاعين الخاص والعام أساسى في رفع مستوى جودة السلع والخدمات، وصولاً إلى حماية المستهلك وتقديم سلعة وخدمة آمنة وسليمة له، وكذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، لا سيما في زيادة حجم الصادرات وتكبير حجم الاقتصاد الوطني».

اتفاق أردني - أميركي وشيك بضمانات قروض بقيمة 1,250 مليار دولار

ومن المتوقع أن تقدم الولايات المتحدة ضمانات قروض بالحجم نفسه للعام المقبل 2015. ويقول مراقبون إنه رغم ازدياد حجم القروض وما يُسمّى مساعدات التخفّن في إيجاد أساليب لزيادة الأسعار والضرائب والرسوم ووفق وصفات ونصائح البنك وصندوق النقد الدوليّين، فإنّ الصندوق الدوليّين الأردنيّة تزداد منذ سنوات بالاضطرار مع تنفيذ ما سبق، وتقول المعارضة إنه ما لم يجر تغيير شامل في النهج الاقتصادي وبالتالي السياسي، فلن يكون هناك إصلاح اقتصادي وخروج من الأزمة المتفاقمة.

هذه الضمانات للأردن الفرصة للاقتراض بشروط الافترض الأميركية، ما يسمح بتخفيض الكلفة وتوفير مصادر تمويل إضافية للجزء من المساعدات هذه الضمانات جزءاً من المساعدات الأميركية للعام الحالي 2014، والتي ستصل إلى حوالي مليار دولار، مقسّمة إلى مساعدات سنوية اعتيادية قيمتها 660 مليون دولار، ومساعدات إضافية بقيمة 100 مليون دولار ومساعدات تحت بند (مساعدات) موجهة للدول المستضيفة للاجئين السوريين). وبحسب تلك المصادر، ستعطي

يوّج الأردن والولايات المتحدة الأميركية، الاسبوع المقبل، اتفاقية ضمان قروض لساردن تمكّنه الاقتراض من الأسواق العالمية، وبحسب مصادر متطابقة، لن يتمّ تحديد موعد نهائي لحجم هذه الضمانات، إذ رجح مصدر حكومي بأن يصل حجمها إلى 1.250 مليار دولار، وهو المبلغ نفسه الذي كانت الولايات المتحدة قدتمته لساردن في آب العام الماضي.

وبحسب تلك المصادر، ستعطي